

919

من وزير المالية 23 ماي 2015  
إلى

الموضوع: حول النظام الجبائي لعملية تأجير باخرة

المرجع: مكاتيبكم بتاريخ 12 مارس و 17 و 23 أبريل 2015

تبعا لمكاتيبكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتضمنة طلب معرفة النظام الجبائي لمبالغ سوف تدفعها شركتكم مقابل تأجير باخرة لدى شركة مقيمة بالإمارات العربية المتحدة لمدة 24 شهرا قابلة للتجديد لمدة 12 شهرا وذلك لتقوم شركتكم بعمليات بين حقل عشتروت وميناء صفاقس تتعلق بوحدة تنقيب غير قارة، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 12 من اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس والإمارات العربية المتحدة بتاريخ 10 أبريل 1996، تخضع المبالغ التي تدفعها شركتكم إلى الشركة المقيمة بالإمارات العربية المتحدة مقابل عملية تأجير الباخرة التي سيتم استعمالها بين نقاط توجد بالبلاد التونسية للخصم من المورد بنسبة 7.5% من مبلغها الخام.

كما تخضع عملية الكراء إلى الخصم من المورد بنسبة 100% بعنوان الأداء على القيمة المضافة المستوجب بنسبة 18% في صورة عدم توفر شهادة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات  
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي